150 محطة عشوائية بأمانة العاصمة.. تفتقد لوسائل السلامة!!

محطات الغاز في المدن .. كوارث دائمة!!

وضع سيئ للغاية ومؤسف انتشار محطات أو ما يسمى بطرمبات الغاز داخل الأحياء السكنية وبشكل عشوائي أمر في غاية الخطورة لما قد تسببه هذه المحطات في حال حدوث خطأ بشري مع مادة خطيرة كالغاز من كوارث. وكيل محطة جدر محمد شمسان الوجاح يقول: إن انتشار طرمبات تعبئة اسطوانات الغاز في الوقت الراهن يمثل مخالفة خطيرة في الشوارع حيث يتم تركيب مسدسات التعبئة بطريقة غير فنية وهذه مخالفة شديدة وخطر محدق بالمواطنين لأنها تتلف الربلات التابعة للأسطوانة فتعمل على التسريب وإذا ازدادت التعبئة يمكن أن تنفجر وتسبب أضراراً كبيرة، وقد ذهبنا إلى وزير النفط وأصدر توجيهاته إلى الشركة اليمنية للغاز بتحقيق مطالبنا والتي هي إزالة هذه الطرمبات لكن الشركة اليمنية للغاز لم تقم بواجبها حتى الآن.

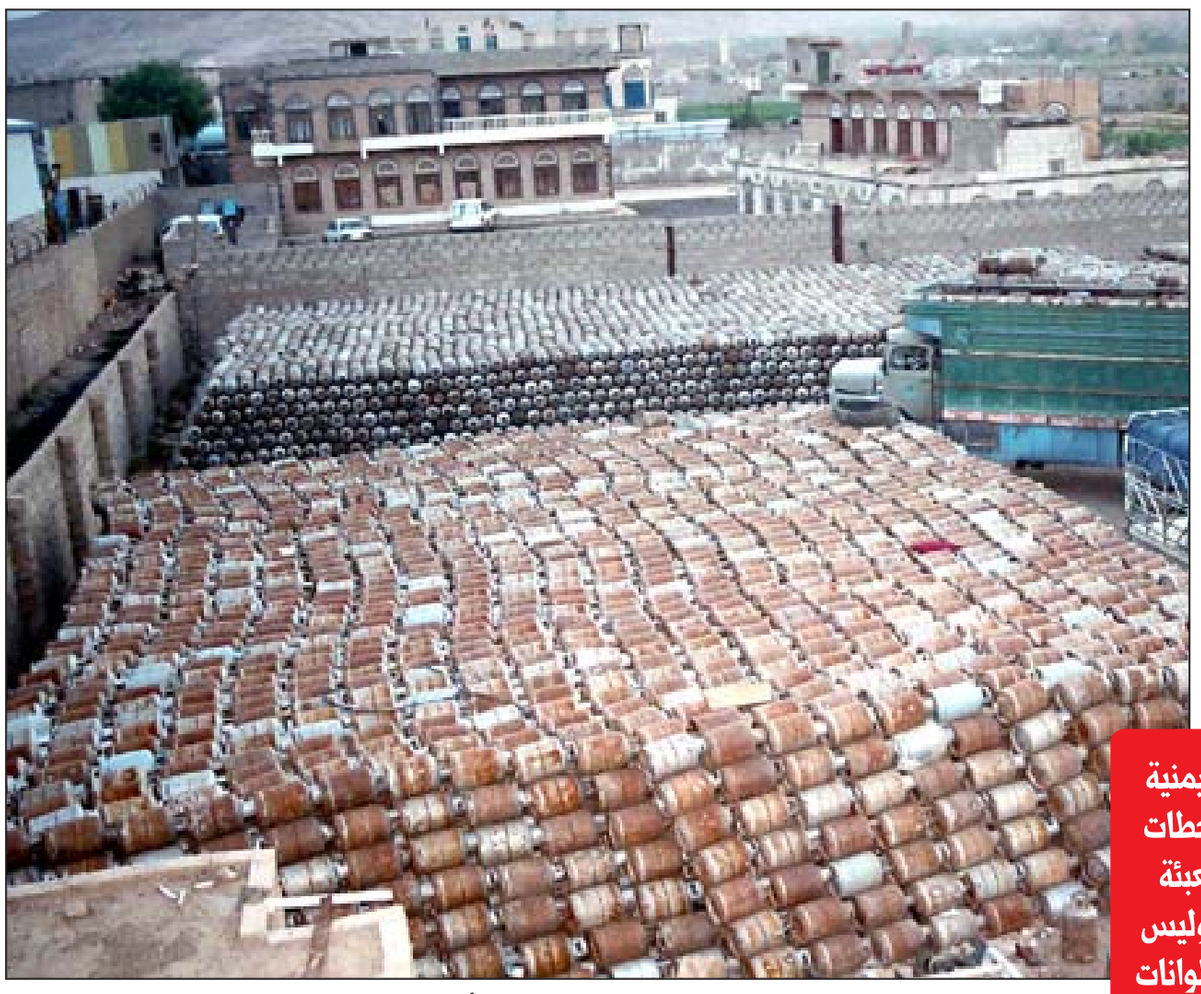

تحقيق/ أمل عبده الجندي

عدم الالتزام بمعايير فنية

يقول المهندس عبد البديع ثابت رئيس قسم الرقابة الفنية في إدارة الرقابة والتفتيش في الشركة اليمنية للغاز: إن هناك تعاميم من إدارة الرقابة ومن الدائرة الفنية ومن الشركة بشكل عام بأن هذه المحطات أنشئت لتعبئة غاز السيارات وليست لتعبئة اسطوانات الغاز ونحن نقوم بالنزول المفاجئ بين الفينة والأخرى إلى المحطات لمراقبة الوضع خاصة بعد انتشار هذه المحطات بشكل كبير في العامين الماضيين عن طريق القطاع الخاص دون الرجوع إلى الشركة ودون الالتزام بأي معايير فنية لإنشاء تلك المحطات.

مخاطر وخيمة

وأضاف ثابت: إن كثيراً من المخاطر يمكن أن تسببها هذه المحطات كونها تتواجد بجانب المدارس والأسواق الشعبية ولا تتوافر بها أدنى شروط الأمن والوقاية سواء من جهة المحل أو المكان غير المناسب أو من جهة عدم وجود طفايات حريق وغيرها.

وأكد ثابت أن الشركة غير مسئولة عن هذه المنشآت كونها أنشئت دون الرجوع إلى الشركة وأن دور شركة الغاز إشرافي وتمويني لكن لا يعني ذلك أنها مسئولة عن كل شيء فهناك جهات مختصة وجهة ضبط في أمانة العاصمة.

تموين السوق السوداء

محمد أحمد البوساني مدير عام دائرة الشئون الفنية بالشركة اليمنية للغاز يوضح أن الشركة لم تمنح أياً من المحطات التي أنشئت خلال العامين 2011م و2012م، وحتى الآن موافقة في إطار أمانة العاصمة والمحافظات وإنما هذا ما تم خلال الأزمة شأنه شأن من هرّب الأدوية المزورة والمنتهية والأسلحة والمخدرات وغيرها.

وأوضح البوساني أنه يتم تموين هذه المحطات من المتلاعبين بالسوق السوداء منهم أصحاب المحطات أنفسهم ومنهم وكلاء الغاز ومنهم آخرون متنفذون وغيرهم من المستثمرين وإجمالاً فإن ما يمارسونه مخالف للقانون والمهنة والنشاط كون هذه المحطات المجاورة أو الموجودة في إطار المشتقات البترولية مخصصة أساساً لتعبئة السيارات وليس لاسطوانات الغاز كما نراه في الوقت الراهن.

الشركة اليمنية للغاز: المحطات وجدت لتعبئة السيارات وليس لتعبئة أسطوانات الغاز

اختلاف النيابات

وقد تم تحرير رسائل إلى كل المحافظين والى كل النيابات أنه يجب أن يزيلوا هذه الطرمبات وقد تحقق لنا إزالة عدد "2" طرمبات في مديرية الوحدة، بعدها أصبح هناك نوع من الازدواجية في الاختصاصات بين النيابات هل الأمر على نيابة الصناعة أم نيابة المخالفات أم على مكتب الإنشاءات ... الخ، ونحن في الشركة بدأنا نخفض الحصص على هؤلاء حتى يتم إعادة تأهيل المحطات.

تفعيل القوانين

البوساني يشدد على أنه يجب على المجالس المحلية في السلطة التنفيذية ومكاتب الأشغال وفقاً لقانون البناء تفعيل دورهم في أن يتم إزالة هذه المخالفة بالرغم من أنه ثبت أن هناك مكاتب أشغال منحت تراخيص لهذه المحطات دون الرجوع إلينا وكذلك الدفاع المدني قانونه يخول له الضبط والحبس وإزالة الضرر، بالإضافة إلى مكاتب الصناعة ومكاتب المواصفات والمقاييس وجميع هذه المكاتب تخولها قوانين إنشائها وظيفة أو صفة الضبط لكن الشركة لا يحق لها ذلك.

> تواجد المحطات جوار المدارس والأسواق الشعبية يجعل منها قنابل موقوتة

150 محطة عشوائية

من جهته أشار مصطفى حسين عطيف مدير إدارة تنسيق الغاز بأمانة العاصمة إلى أن هناك لجنة أمنية تشكلت من مدير أمن الأمانة ومدير عام الدفاع المدني بالأمانة ومدير عام الأشغال بالأمانة ووكيل القطاع الفني بالأمانة ووكيل الوحدات الإدارية، وهذا تكتل من كل الجهات المعنية بعد أن شعرت بالمسئولية التي على كاهلها لحصر المحطات المنتشرة وكإحصائية أولية تجاوز عدد المحطات 150 محطة عشوائية.

إقفال المحطات

وأوضح عطيف أن الإجراءات المبدئية حالياً انه تم التعميم لمدراء المديريات بضرورة التشديد على إقفال هذه المحطات العشوائية والتي انتشرت بشكل عشوائي في الاحياء السكنية في الفترة الماضية وتم إشعار المحطات على ثلاث مراحل، والآن تتم التهيئة لإجراءات الضبط القضائي كما تم التعميم بمنع إنشاء أي محطة مستحدثة منعاً باتاً سواء مرخصة أو غير مرخصة حتى يتم ترتيب الأوضاع القائمة في أمانة العاصمة وهي الآن موقفة تماماً حيث كان التعميم في شهر اكتوبر العام المنصرم 2012م.

مضيفاً أن أمانة العاصمة لا يمكنها عمل كل شيء ومهام أمين العاصمة المحافظة على تنظيم الوضع في النطاق الجغرافي للأمانة فقط وهذه المهام وفق قانون السلطة المحلية، ولا يمكن لأمانة العاصمة أن تعمل دون الشركة اليمنية للغاز كونها تستطيع أن تراقب وتوقف كميات الغاز الممونة للمحطات المخالفة.

إجراءات قانونية

ونوه بقوله: نحن لا نحمل الشركة هذه المسئولية وحدها بل يجب على الأمانة ممثلة بالأشغال ترتيب الاجراءات القانونية الكفيلة بعد الإشعارات لإزالة كل ما هو مخالف، ونحن الآن دخلنا بمنظومة مكتملة عن طريق اللجنة الوزارية ولا يمكن أن نفتك عنها أو نعمل بدونها وهي ستقوم بالنزول لممارسة مهامها المكلفة من رئاسة الوزراء ورئيس اللجنة ممثلة بوزير الداخلية، وما سيأتي من برامج أو اصلاحات لتصحيح الوضع نحن بدورنا سنستمر بمتابعة المخالفين ممن ثبتت مخالفته بإنشاء محطة سنقوم بإتخاذ الإجراءات القانونية فوراً.

وأكد عطيف أن من صرح لمحطة موجودة جوار مبان سكنية سيتحمل المسئولية وأن أي جهة تمنح ترخيص فإن عليها تبعية قانونية فإذا تم منح ترخيص لمنشأة غير صحيحة فالمساءلة ليست للمستثمر فقط أو المالك بل لمن أصدر هذا الترخيص وهو غير موافق للاشتراطات كون هذه المنشأة لا يجب أن تهدد السكينة العامة فهي خطر يجب إزالته عن أرواح الناس.

> آخر الاجراءات: منع إنشاء أي محطة مستحدثة حتى يتم ترتيب الأوضاع القائمة

الشعور بالمسئولية

ومن جانبه دعا عطيف كل من له علاقة بنشاط الغاز أن يعمق دور الشعور بالمسئولية داخلنا وألا نُرحّل مشاكلنا للأزمة حيث ازدادت المخالفات ربما الضعف لكن لا يجب استغلال هذه الأزمة والتركيز عليها بكل ما يحدث بل يجب أن نصلح ما أفسدته لا أن نجعلها محطة عبور لجميع مشاكل البلد.

وناشد كل المعنيين بأن تكون هناك محطة تعبئة سيارات نموذجية مؤكداً على العمل الجماعي من قبل كل الجهات المعنية حالياً لإزالة كل مخالفة والعمل على تحسين الوضع العام والمظهر الراقي.

تعريف مزارعي سيئون على تقنيات زيادة إنتاجية محصول القمح

سيئون/ سبأ

تعرف 30 مزارعا من مديرية ساه على التجربة الحقلية النموذجية لزراعة محصول القمح بحقلين زراعيين بمحافظة حضرموت والذي تم العمل فيها وفق التوصيات البحثية لزراعة القمح وضمن انشطة مشروع زيادة وتحسين إنتاجية القمح بحضرموت.

كما تعرفوا في يوم الحقل الزراعي الذي نظمته محطة البحوث الزراعية بسيئون في مزرعتين على مساحة إجمالية تقدر بحوالي فدانيين، على تجربة الحقول الرائدة لمشروع الحزمة التكنولوجية ومعرفة الأصناف التي أدخلتها محطة البحوث الزراعية من الأصناف ذات الجودة والإنتاجية العالية ونتائج تطبيق التوصيات البحثية لتلك الحزمة التي شملت 13 توصية منها اختيار الصنف ومواعيد الزراعة وكميات البذور والأسمدة ومواعيد الري.

وخلال فعالية اليوم الحقلي أكد مدير عام مديرية ساه محمد الجابري حرص السلطة المحلية على تشجيع القطاع الزراعي، مثمنا جهود ودور محطة البحوث الزراعية في تحسين جودة الإنتاج وتقديم الرأي والمشورة للمزارعين وفق خطط وبرامج مدروسة ،منوها بعلاقة التعاون بين محطة الأبحاث وقسم الإرشاد الزراعي في توجيه المزارعين للعمل وفق التقنيات الحديثة التي تضمن وفرة الإنتاج وجودته.

وأشار الجابري إلى ضرورة تعميم هذه التجربة على بقية المزارعين للاستفادة منها وبما يسهم في زيادة المحصول وتحسين الوضع المعيشي للمزارعين .

من جانبه أوضح مدير عام محطة البحوث الزراعية بسيئون الدكتور عبدالله علوان أن المحطة تسعى لنشر التقنيات الحديثة التي تسهم في رفع إنتاجية محصول القمح ،داعيا المزارعين إلى التفكير بعقلية استثمارية من خلال التوسع في زراعة المحصول الذي يعد واحد من محاصيل الأمن الغذائي وفقا تقنيات حديثة ومنسجمة مع التوصيات البحثية التي تضمن الإنتاج الوفير والتواصل مع المرشدين الزراعيين لتقديم المساعدة والمشورة بصورة دائمة.

وشهدت الفعالية مناقشة جملة من الإشكاليات التي تواجه المزارعين في المنطقة والحلول والبدائل الممكنة بالتنسيق مع السلطة المحلية وإدارة الزراعة والري بالمديرية ومكتب الزراعة بوادي حضرموت.

15 منظمة برداع تناقش حقوق الطفل

رداع /محمد صالح المشخر

< عقدت بفرع اتحاد نساء اليمن بمدينة رداع محافظة البيضاء أمس ورشة عمل حول التقرير الشامل عن حقوق الطفل بمشاركة 15 جمعية من الجمعيات العاملة في مجال الطفولة.

حيث تمت مناقشة التقرير الشامل حول أوضاع الأطفال، وخاصة التقرير المقابل الرابع لحقوق الطفل. تحت شعار" حقوق الطفل.. الواقع والتحديات".

وفي اللقاء أشار رئيس لجنة التخطيط والمالية بالمجلس المحلي بمدينة رداع حسين صالح بجير إلى ضرورة الاهتمام بحقوق الطفل من قبل منظمات المجتمع المدني، وأهمية تعاون كافة الجهات لتحقيق أحلام الطفولة والقضاء على كل الظواهر السلبية، مؤكداً حرص المحافظة على دعم قضايا الطفولة في جميع الجوانب. مشددا على أهمية دور الإعلام في إيجاد خطة توعوية للمجتمع بحقوق الطفل في اليمن.

من جانبه أوضح منسق الهيئة التنسيق للمنظمات اليمنية غير الحكومية لرعاية حقوق الطفل بمحافظة البيضاء عباد ناصر العوجري أن الورشة استعرضت التقرير الشامل المتعلق بنشاط المنظمات غير الحكومية حول حقوق الطفل بالمحافظة وتقديمه للحكومة لمناقشته وبما يضمن حقوق الطفل.

لجنة هندسية لتقييم المرحلة الأولى من مشروع المستشفى المركزي بشبوة

{ شبوة/ سبأ

ناقشت لجنة متابعة مستوى سير العمل في مشروع المستشفى المركزي بمحافظة شبوة في اجتماعها أمس برئاسة الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة عبدربه هشلة ناصر مستوى تقييم الأعمال الإنشائية الخاصة بالمشروع الذي يقام على مساحة إجمالية تقدر بمائتين وخمسين ألف متر مربع بكلفة إجمالية 900 مليون ريال.

وخلال الاجتماع الذي حضره وكيل المحافظة ناصر الخضر السوادي أشار رئيس اللجنة الدكتور سالم العمري إلى أن نسبة الانجاز في المرحلة الثانية من المشروع بلغت حوالي 70%.

ونوه بأن تكاليف المشروع تصل إلى مليار و500 مليون ريال مخصصة لمختلف أجنحة وأقسام المستشفى الذي يتكون من أربعة طوابق تضم 254 سريرا منها 34 سريرا خصصت للأطفال و4 غرف عمليات كبرى ومثلها للعناية المركزة والإفاقة ومختبرين وقسم للطوارئ و16 عيادة خارجية بالإضافة إلى التجهيزات الخاصة بـ 16 شقة للأطباء يجري تنفيذها في إطار مكونات المرحلة الثانية من المشروع.

وأكد رئيس اللجنة ضرورة البحث عن مصادر تمويل مناسبة لتنفيذ واستكمال بعض من مشروعات بنية الخدمات الأساسية بالمستشفى والمتمثلة في مبنى خاص بالأشعة المقطعية والرنين المغناطيسي ووحدة لإنتاج الأكسجين للمستشفى ومصعدين كهربائيين وورشة صيانة وسكن للممرضين والمرضات ومنظومة الدفاع المدني والإطفاء.

وأكد الأمين العام هشلة ضرورة عدم منح مقاول المشروع أية مهلة إضافية والعمل على إلزامه بسرعة تنفيذ الأعمال الإنشائية المتبقية في المشروع.

ووجه بتشكيل لجنة هندسية مختصة تعمل على تقييم مستوى العمل في المرحلة الأولى من المشروع وتحديد التجاوزات الواضحة في تصاميم مكوناتها الهندسية، وكذلك العمل على تقييم أعمال إمدادات الغازات والتكييف المركزي العام للمشروع.

صعدة تكرم المؤرخ الشعبي

<،، صعدة/ سبأ

أكد محافظ صعدة فارس محمد مناع أن قيادة المحافظة ستعمل على تكريم المؤرخ الكبير القاضي العلامة حسين عيظة سعد الشعبي ،الذي توفي مؤخرا، والعمل على طباعة أعماله ومؤلفاته من الكتب والأبحاث في التاريخ والحضارة اليمنية.

وخلال زيارته أمس لأسرة الفقيد لتقديم واجب العزاء لأبنائه أشاد المحافظ بمناقب الفقيد و دوره الكبير في توثيق تاريخ المحافظة و جمع الكثير من الوثائق التاريخية والأثرية عن مدينة صعدة القديمة ومديرياتها و كذا دوره في ترجمة عدد من النقوش السبئية والحميرية، منوها بالخدمات الجليلة التي قدمها الفقيد للمحافظة وأبنائها من خلال عمله في مجلس الشعب التأسيسي والمحافظة، لافتا إلى ان الفقيد رغم رحيله سيظل علما من أعلام المحافظة في التاريخ والأدب والثقافة.